أضواء على أهم الأحداث

تأثرت بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كبقية بلدان العالم بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ونظرا للتنوع الذي تتميز به منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تُقسَّم بلدانها في تقرير *"آفاق الاقتصاد الإقليمي"* إلى ثلاث مناطق فرعية، هي (1) منطقة البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، و(2) منطقة البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، و(3) منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA).

وقد تضررت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بصورة مباشرة من الأزمة المالية العالمية نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط والنضوب المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال الداخلة، غير أن الإنفاق الحكومي المعاكس لاتجاه الدورة الاقتصادية خفَّف من هذا التأثير إلى حد كبير.

- اعتمادا على الاحتياطيات الكبيرة التي تجمعت قبل الأزمة، تحركت حكومات هذه الاقتصادات لمواجهة الأزمة بانتهاج سياسات قوية معاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية. وقد أسهمت هذه السياسات في احتواء تأثير الأزمة على القطاعات غير النفطية، حيث لا يزال من المتوقع أن يحقق إجمالي الناتج المحلي غير النفطي نموا قدره 3.2% في عام 2009 على الرغم من تباطؤ هذا المعدل عما كان عليه من قبل. وبالتالي، تواصل فوائض الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان انخفاضها من 380 مليار دولار أمريكي في 2008 إلى قرابة 50 مليار دولار أمريكي في عام 2009.

- ومع ارتفاع أسعار النفط وعودة الانتعاش المنتظر في الطلب العالمي، يُتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية فتسمح للبلدان المصدرة للنفط بإعادة بناء أرصدة احتياطياتها الدولية ــ بأكثر من 100 مليار دولار أمريكي في عام 2010، مما سيسهم بدوره في وضع الأساس اللازم للحفاظ على مستوى الإنفاق. ولما كان من المتوقع أن تزداد حصة دول مجلس التعاون الخليجي في الواردات العالمية من 2.7% في 2008 إلى 3.2% في عام 2010، فسوف تظل المنطقة تساهم بنسبة كبيرة في الطلب العالمي.

- وقد كشفت الأزمة عن بعض جوانب الضعف في القطاع المالي على مستوى المنطقة، وهي ضعف نظم إدارة المخاطر وفرط اعتماد المؤسسات على الرفع المالي. وستظل التدابير الرامية إلى تقوية التنظيم والرقابة الماليين ــ والتي يجري استحداثها في بعض البلدان بالفعل ــ عنصرا بالغ الأهمية في وقاية النظام المالي من الصدمات المستقبلية.

- وبالنسبة لبلدان هذه المجموعة ككل، يُتوقع أن يصل النمو النفطي وغير النفطي في عام 2010 إلى 4.4% و3.9%، على التوالي. وحتى يتسنى لهذه الاقتصادات تحقيق إمكاناتها القصوى، سيظل استمرار الإنفاق العام على البنية التحتية والتنمية الاجتماعية سمة أساسية في سياساتها الاقتصادية. وفي المرحلة المقبلة، ينبغي أن تبدأ الحكومات في تصميم استراتيجيات لإيقاف دعم السيولة الاستثنائي المقدم لتخفيف أثر الأزمة.

- وفي الأجل المتوسط، ستظل الأولويات تتضمن تطوير الأسواق المالية ــ بما يشمله من تنويع في النظام يتجاوز حدود النظام المالي القائم على البنوك ــ وكذلك جهود تحسين مناخ الأعمال بغية دعم التنوع في النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

وقد ألحق الركود العالمي بعض الضرر بالبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث يتوقع هبوط النمو من 5.0% في 2008 إلى 3.6% في 2009. ومما ساعد هذه البلدان على تجنب التداعيات الكبيرة الناجمة عن الأزمة أنها تتسم بضعف الاندماج في أسواق رأس المال العالمية، وبمحدودية تعاملات أجهزتها المصرفية في المنتجات المهيكلة، وضيق قاعدة صناعتها التحويلية. ومما يساعد على دعم الطلب أيضا حدوث الدفعات التنشيطية المالية والنقدية، بالإضافة إلى الآثار الانتشارية المتولدة عن زيادة الإنفاق العام في البلدان المجاورة المصدرة للنفط. غير أن أقصى ما يمكن أن تتطلع إليه هذه البلدان هو تحقيق تحسن ضئيل فحسب، وذلك لنفس السبب الذي أدى إلى تعرضها لتباطؤ محدود نسبيا في النشاط الاقتصادي. ويمثل ارتفاع اسعار النفط مصدرا للقلق أيضا، لا سيما للبلدان الأشد فقرا في المجموعة.

- كان انخفاض الإيرادات المحصلة من الخارج هو القناة الأساسية لانتقال آثار التباطؤ العالمي. وقد لحق الضرر الأكبر بالصادرات السلعية والاستثمار الأجنبي المباشر ومن المتوقع أن ينخفضا في عام 2009 بنسبة 16% و 32% على التوالي. كذلك انخفضت إيرادات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج، وإن لم يكن بنفس الدرجة.

- وكانت البلدان المغاربية المستوردة للنفط (موريتانيا والمغرب وتونس) شديدة التعرض لمخاطر التباطؤ الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي ــ شريكها الأساسي في التجارة وتحويلات العاملين. غير أن موسم الحصاد الاستثنائي الذي شهدته المملكة المغربية أدى إلى تخفيف أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي على الناتج الكلي.

- ومن المتوقع أن يظل النمو ثابتا نسبيا في عام 2010 ، بنسبة 3.8%، نتيجة التعافي البطيء في اقتصادات البلدان الشريكة، واقترانه بضيق المجال المتاح لاتخاذ إجراءات على مستوى السياسات المعاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية.

- وتؤدي مستويات الدين المرتفعة في معظم البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى تقليص الحيز المتاح للتنشيط المالي، كما أن مجال التيسير النقدي سوف يخضع لقيود الزيادة المنتظرة في أسعار الفائدة العالمية مقارنة بمستوياتها الحالية المنخفضة بالمقاييس التاريخية. ومع استمرار تقلص المجال المتاح لاستمرار الدفعة التنشيطية، سوف يتعين على صانعي السياسات بدء التركيز بدرجة أكبر على إصلاحات جانب العرض التي ستسهم في تعزيز نشاط القطاع الخاص وفرص العمل فيه وتعزيز القدرة التنافسية. وفي البلدان التي لا تأخذ بنظم أسعار الصرف الثابتة، فإن زيادة المرونة في أسعار الصرف سوف تُيسِّر تحقيق هذه الأهداف.

وتأثرت بلدان القوقاز وآسيا الوسطى تأثرا حادا من جراء الأزمة العالمية، حيث يتوقع أن ينخفض معدل النمو في المنطقة من 6.6% في عام 2008 إلى 1.5% في عام 2009. ولكن هذا المتوسط يحجب فروقا مهمة بين بلدان المنطقة. ومن المتوقع أن يسجل معظم البلدان المصدرة للطاقة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى نموا قويا في عام 2009 نظرا لروابطها المحدودة مع الأسواق الدولية، وتعاقداتها طويلة الأجل في مجال تصدير الطاقة، وسياساتها الاقتصادية الداعمة. غير أن البلدان المستوردة للطاقة تواجه تباطؤا ملحوظا في النمو وتدهورا في مستويات المعيشة بفعل الهبوط الحاد في حجم تحويلات العاملين من روسيا. ومن المتوقع حدوث تعافٍ متواضع في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ككل في عام 2010.

- يُتوقع تحقيق نمو قوي في عام 2009 في ثلاثة من البلدان الأربعة المصدرة للطاقة ــ أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان ــ بدعم أساسي من الإنفاق العام الذي أمكن الاعتماد عليه بفضل غزارة المدخرات العامة التي تراكمت أثناء سنوات الرواج السابقة. غير أن كازاخستان تمر بأزمة مصرفية في الوقت الحالي ويُرجح أن يكون معدل النمو فيها سالبا بنسبة 2% تقريبا في عام 2009. ومع تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة من جديد، يُفترض أن تستمر معدلات النمو القوية في البلدان المصدرة للطاقة في عام 2010.

- وتتلقى البلدان المستوردة للطاقة في هذه المنطقة ضربات متفاوتة الحدة. ومن المرجح أن يشهد عام 2009 انكماشا بنسبة تزيد على 15% في أرمينيا، وهي التي تتسم بدرجة أعلى من الاندماج في الأسواق العالمية، بينما يُلاحَظ أن الظروف أفضل في جورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان. ومن المتوقع أن يكون التعافي بطيئا وتدريجيا في عام 2010.

- وقد تحرك صانعو السياسات لمواجهة الهبوط الاقتصادي بتخفيف قيود سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي. أما في البلدان المستوردة للطاقة، حيث لا يتوافر للحكومات سوى حيز ضيق لتنفيذ مثل هذه التدابير، فقد أمكن الحصول على الدعم اللازم من الجهات المانحة، بما فيها الدولتان المجاورتان روسيا والصين، وصندوق النقد الدولي.

- وفي عام 2010، ينبغي أن تظل سياسة المالية العامة داعمة للنمو، حيثما أمكن، مع إعطاء أولوية للحماية الاجتماعية. وسوف يلزم توفير دعم إضافي بشروط ميسرة من الجهات المانحة حتى تتمكن البلدان المستوردة للطاقة من تجنب تراكم الديون بحيث تصل إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها. أما البلدان المصدرة للطاقة فينبغي أن تستخدم جانبا من الزيادة المرتقبة في إيراداتها على أثر الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة للمضي قدما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

- وتخضع القطاعات المالية في مختلف بلدان المنطقة لوطأة الضغوط، لا سيما في كازاخستان، حيث لا تزال استعادة عافية الاقتصاد من الأولويات. وينبغي لبلدان المنطقة مواصلة الحفاظ على مرونة أسعار الصرف أو التحول بالتدريج إلى نظم أسعار الصرف المرنة من أجل حماية القطاعات الموجهة نحو التصدير أو للعمل على تطويرها.

وإجمالا، ينبغي أن تواصل بلدان المنطقة دعم الطلب المحلي، حيثما أمكن، لتخفيف أثر الأزمة على مواطنيها مع مراقبة الديون حتى تظل عند مستويات يمكن الاستمرار في تحملها. وبالنسبة لبلدان الدخل المنخفض في المنطقة، سوف تكون زيادة الدعم من الجهات المانحة مطلبا ضروريا للحفاظ على التنمية الاقتصادية اللازمة وتجنب ارتفاع معدلات الفقر عن مستوياتها الحالية. وفي مختلف بلدان المنطقة، ينبغي أن تعمل الحكومات على إحراز تقدم أكبر في تقوية نظمها المالية وأن تحرص على عدم فقدان الزخم الحالي للإصلاحات الهيكلية التي تستهدف تنويع الأنشطة الاقتصادية وتوليد الفرص الوظيفية واتاحة الفرصة أمام هذه البلدان للاستفادة من من تعافي الاقتصاد العالمي.